مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
مركز الدراسات المستقبلية

تشكيل المستقبل:
إجراءات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية
عرض وتلخيص لتقرير صادر عن مؤسسة راند
بعنوان

Shaping Tomorrow Today: Near- Team Steps Towards Long- Term Goal

إشراف

أ.د. محمد إبراهيم منصور

ديسمبر ٢٠٠٩

مستخلص

يقدِّم هذا التقرير عرضا وتحليلا لتقرير صدر عن مركز "فريدريك باردى للسياسات العالمية طويلة الأجل والأوضاع المستقبلة للبشر" التابع لمؤسسة RAND يوثق لورشة عمل بعنوان "صياغة المستقبل: إجراءات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية" عقدت خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ مارس عام ٢٠٠٩. تمثَّل هدف الورشة الأساسي – وبالتالي التقرير – في إعطاء صانع القرار فرصة لاستكشاف الحالات التي يكون للرؤية المستقبلية فيها تأثير كبير على القرارات الحالية، واقتراح السياسات المستقبلية التي تكون أكثر فائدة في التعرف على هذه الخيارات.

ويتناول التقرير بالإضافة إلى النظرة العامة على ورشة العمل أربعة فصول أخرى، تتناول موضوعات القرارات طويلة الأجل، والتعليم، والسياسة الدولية، والتغيرات المناخية.

Abstract

This study presents and analysis a report titled " Shaping Tomorrow Today: Near-Term Steps towards Long-Term Goals" published by the RAND Frederick S. Pardee Center for longer range global policy and the future human condition. The report summarizes the proceedings of a workshop held by the center during the period from 17 to 18 March 2009. The main goal of the workshop is to give policymakers and analysts an opportunity to explore tools to identify those cases in which a long-term view should have the most significant influence on near term decisions and to suggest the long term policy analyses that can most usefully inform these choices.

The report refers to four main topics besides the overview which are long term decisions, education, international policy, and climate changes.

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

عرض عام

اهتم القادة عبر التاريخ باتخاذ قرارات عديدة ذات أهداف مستقبلية ثبت نجاح بعضها بينما فشل البعض الآخر. وفي الوقت الحالي توجد كثير من الأسباب التي تحتم تحسين قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مستقبلية طويلة الأجل ربما أكثر من أي وقت مضى، تتمثَّل في التسارع الرهيب فى التغيرات التكنولوجية، وزيادة دور التكنولوجيا في الحياة الخاصة والعامة، وزيادة سهولة الاتصال بين مناطق العالم المختلفة، وتزايد عدد الفاعلين الرئيسيين في الحياة العامة وغيرها.

ويقدِّم هذا التقرير عرضا وتلخيصا لتقرير صدر عن مؤسسة راند RAND الصادر في مارس ٢٠٠٩، والذي يوثق ورشة عمل بعنوان "صياغة المستقبل: إجراءات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية". وتمثَّل هدف الورشة الأساسي – وبالتالي التقرير– في إعطاء صانع القرار فرصة لاستكشاف الحالات التي يكون للرؤية المستقبلية فيها تأثير كبير على القرارات الحالية، واقتراح السياسات المستقبلية التي تكون أكثر فائدة في التعرف على هذه الخيارات.

ويضم هذا التقرير – بالإضافة للفصل الأول الذي يقدم نظرة عامة على ورشة العمل – أربعة فصول أخرى تتناول موضوعات القرارات طويلة الأجل، والتعليم، والسياسة الدولية، والتغيرات المناخية.

وناقش القسم الثاني من التقرير إطار " توقع ثم اعمل Predict then Act" كأحد أطر المنهج التقليدي في تحليل السياسات، وطرح ما يشوبه من عيوب. كما قدم إطاراً بديلاً يسمى تحليل عملية التخطيط بعيدة المدى Long Term Planning Analysis(LTPA) يحاول التغلب على هذه العيوب.

ويتعرض القسم الثالث من هذا التقرير لمشاكل التعليم طويلة الأجل التي تواجه العالم اليوم،حيث يتعرض لدراسة الوضع الراهن لمستوى وتوزيع عوائد عملية التعليم القابلة للقياس، ومدى استعداد خريجي المدارس حول العالم للتعامل مع متطلبات الاقتصاد العالمي في الحقبة الراهنة.

أما الفصل الرابع من التقرير فيتناول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التركيز على مجموعة من القضايا بعيدة المدى، والتي تخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم تعريف ست قضايا رئيسية ذات بُعد مستقبلي، تستلزم اتخاذ إجراءات من الآن من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية بعيدة المدى المرغوبة: وهي النظام المالي بعد الأزمة العالمية الحالية، والرؤى المستقبلية للمستقبل

النووي، والآثار المتوقعة لثورات تطوير الشؤون العسكرية، وإعادة هيكلة دور المؤسسات الدولية، والتعامل مع الخطر المكسيكي، والتجديد الهيكلي للمؤسسات المحلية.

ويقدم القسم الخامس تحليلا لإستراتيجيتين مطروحتين لتحقيق أهداف مستقبلية خاصة بالتغيرات المناخية، بحيث يتم التوصل إلى نقاط الضعف في كل منهما، ثم تستخدم الموازنة بينهما لتقديم بديل أكثر فاعلية يستفيد من الخصائص المتميزة لكل منهما.

القسم الأول

ورشة صياغة المستقبل: رؤية عامة

نظمت مؤسسة راند RAND وبالتحديد مركز فريدريك باردي للسياسات طويلة الأجل[١] خلال يومي ١٧ و١٨ مارس من عام ٢٠٠٩ ورشة عمل بعنوان " صياغة المستقبل: إجراءات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية"[٢]، حضرها ٦٠ مشاركا من متخذي القرار ومحللي السياسات والمستقبليين. وتمثل هدف الورشة الأساسي في إعطاء صانع القرار فرصة لاستكشاف الحالات التي يكون للرؤية المستقبلية فيها تأثيرا كبيرا على القرارات الحالية، واقتراح السياسات المستقبلية التي تكون أكثر فائدة في التعرف على هذه الخيارات. ويقدم هذا التقرير ملخصا للتقرير الذي صدر عن ورشة العمل، والذي يضم – بالإضافة للفصل الأول الذي يقدم نظرة عامة على ورشة العمل – أربعة فصول أخرى، تتناول موضوعات القرارات طويلة الأجل، والتعليم، والسياسة الدولية، والمناخ.

وتوجد فكرتان رئيسيتان تلخصان الرسالة الأساسية لهذه الورشة هما:

- أن التفكير في المستقبل لا يعنى التنبؤ به أو التركيز على " ماذا سيجلب لنا المستقبل"، ولكن ينبغي على السياسيين الاهتمام بالسؤال الخاص بـ" ما الخطوات التي يجب علينا إتباعها – في الوقت الراهن – حتى نصل للمستقبل الذي نرغب فيه؟"
- التفكير في المستقبل يصبح ذا أهمية فقط في حالة التركيز على خطوات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية، وبدون ذلك يصبح مجرد ترفيه.

كما اهتمت هذه الورشة بتحديد الموضوعات التي يكون للتفكير المستقبلي فيها دور كبير في تحسين الخيارات قصيرة الأجل، حيث تم تحديد ٥ شروط لهذه الموضوعات هي:

- أن تكون هناك فترات إبطاء معنوية بين الفعل والتأثير المرغوب فيه للموضوع مثل (التعليم الابتدائي).
- أن يشهد الموضوع أو المجال تحولات هامة مثل (تكنولوجيا المعلومات)

---

[1] The RAND Frederick S. Pardee Center for longer range global policy and the future human condition

[2] Shaping Tomorrow Today: Near- Term Steps Towards Long- Term Goals.

- أن يتعرض الموضوع أو المجال لمفاجآت مهمة.
- أن تؤدي العوائق المؤسسية لوجود فجوة بين الأهداف المستقبلية والأداء الحالي للموضوع.
- عندما يساعد التفكير – طويل الأجل – في حل مشكلات قصيرة الأجل خاصة بالموضوع.

مثال على ذلك مقالة جورج كينان الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق، والمعروفة باسم المقال X والتي نشرت في عام ١٩٤٧. فبعد الحرب العالمية الثانية كان الساسة الأمريكيون قلقين من توسع الاتحاد السوفيتي وشجع بعضهم اتخاذ خطوات قصيرة الأجل لتقوية الجيش، والاستعداد للدخول في حروب طويلة بينما ركز كينان على رؤية مستقبلية تقوم على أنه من الأفضل للغرب أن يعمل على مد نفوذه إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي، وتركه لينهار بفعل نقاط ضعفه الداخلية.

ففي بعض الأحيان يكون أفضل أسلوب للوصول إلى المستقبل المرغوب فيه هو التركيز فقط على تلبية الاحتياجات الحالية بشكل جيد، وفي أحيان أخرى يكون هناك تعارض بين الأهداف الحالية والمستقبلية، وهنا يجب التركيز على ألا تطغى الضغوط الحالية على الرؤية المستقبلية، وفى نفس الوقت ألا توضع الرؤى المستقبلية بمعزل عن الأوضاع الحالية، وإلا تصبح مجرد تمارين عقلية غير واقعية.

واعتبرت هذه الورشة – كما جاء في التقرير الصادر عنها والذي تلخصه هذه الصفحات – الإدعاء بأن السياسيين يفكرون ويهتمون فقط بالقرارات قصيرة الأجل هو إدعاء غير صحيح بصورة مطلقة، فعبر التاريخ اهتم القادة باتخاذ قرارات كثيرة ذات أهداف مستقبلية ثبت نجاح بعضها بينما فشل البعض الآخر. أما في الوقت الحالي فهناك كثير من الأسباب التي تحتم تحسين قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مستقبلية طويلة الأجل ربما أكثر من أي وقت مضى، وهذه الأسباب تتمثل في:

- التسارع الرهيب في التغيرات التكنولوجية وزيادة دور التكنولوجيا في الحياة الخاصة والعامة.
- زيادة سهولة الاتصال بين مناطق العالم المختلفة.
- تناقص الوقت المتاح قبل الحاجة لاتخاذ إجراءات أو ردود أفعال لأحداث معينة.
- وجود تغيرات كبيرة في المجتمع المدني، وزيادة مشاركة الأفراد في إطار مفهوم الحوكمة.
- تزايد عدد الفاعلين الرئيسيين في الحياة العامة.

وعرفت هذه الورشة القرار طويل الأجل Long-Term Decision: على أنه قرار تؤدي انعكاساته على أحداث مستقبلية تمتد – لعقود في المستقبل – إلى الضغط على متخذي القرار ليختاروا خيارات في الأجل القصير تختلف عن تلك التي كانوا سيتخذونها في ظروف مختلفة.

- **المنهجية المتبعة**

استخدمت ورشة العمل منهجية Back-Casting Exercise، حيث تم تنظيم الحضور في مجموعات من ٥ أو ٦ أشخاص، وطُلب منهم أن يفترضوا أن هناك هدفا مستقبليا قد تحقق بالفعل، وهو أن العالم قد نجح في عام ٢٠٥٩ في مواجهة التغيرات المناخية وأزمة الطاقة. ثم طُلب من كل مجموعة أن تقوم بصياغة سيناريو لتحقيق هذه النتيجة السعيدة بدءاً من قرارات يتم اتخاذها في عام ٢٠١٠. وقبل الانتهاء من كتابة هذه السيناريوهات مباشرة طُلب من المشاركين أن يأخذوا في اعتبارهم اثنين من الأحداث نادرة الحدوث Wild Cards يظهر أحدهما في عام ٢٠٢٠ والثاني في عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تغيير القرارات التي اتخذت بالفعل في عام ٢٠١٠، إلا أن هذا يعتبر تمرينا مفيدا للتعامل مع مفاهيم المفاجآت Surprises، وسياسات التأقلم Adaptive Polices، وقوة النتائج Robustness .

تم تنظيم الحضور بعد ذلك في ٣ جلسات متزامنة لتطبيق هذا المنهج الخاص بالسياسات طويلة الأجل في ثلاثة مجالات أساسية هي: التطور البشرى، والسياسة الدولية، والتغيرات المناخية والطاقة. وذلك بالاعتماد على دراسات أولية قدمت في الورشة ثم صدرت بعد ذلك إصدارات جديدة من هذه الدراسات تأخذ في اعتبارها المناقشات التي تمت داخل الورشة.

ركزت هذه الورشة في اليوم الثاني على التساؤل الخاص بكيفية تحسين قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات طويلة الأجل. وشملت الجلسة الأولى ممثلي دول كندا والنرويج وإسرائيل والمملكة المتحدة لوصف الأنشطة الاستشرافية لحكومات هذه الدول. ففي كندا تم عرض مشروع كندا ١٥٠، وهو مشروع اشترك فيه ١٥٠ شابا من العاملين في الدولة، وذلك لوضع تصور لـ Nation's Sesquicentennial in 2017. كما تحدث ممثل لرئيس الوزراء الإسرائيلي عن العمل المشترك بين مؤسسة راند RAND وإسرائيل لتحسين القدرات الخاصة بالتحليل المستقبلي. وشملت الجلسة الثانية ممثلين للولايات المتحدة – على المستوى الفيدرالي والمحلي – قدموا مقترحات لتحسين قدرة الحكومات على التفكير المستقبلي، لخصها الفصل الثاني من التقرير.

القسم الثاني

تقييم وتنفيذ القرارات طويلة الأجل

في المقدمة ذكر هذا الفصل أن هناك إدعاء كاذبا يؤكد أن صانعي القرار والسياسيات لهم القدرة على اتخاذ قرارات صائبة في المدى القريب فقط، ولا يستطيعون اتخاذ قرارات صائبة بعيدة المدى، وإن كان التاريخ قد أثبت العكس في كثير من المواقف، حيث يقع على عاتق صانعي القرار التفكير بصورة مستقبلية بعيدة المدى، وفي كثير من الأحيان يتخذون قرارات مستقبلية تثبت صوابها وفاعليتها في المستقبل.

ويضع هذا الفصل إطارا يحدد الإجراءات قريبة المدى الواجب اتخاذها لتشكيل مستقبل مرغوب، ويقترح كيف يمكن للحكومات أن تنفذ هذه الإجراءات. وفيما يلي عرض الأفكار الرئيسية التي تناولها هذه الفصل باختصار.

- **تحديات اتخاذ القرارات طويلة الأجل**

تعتبر عملية اتخاذ القرارات طويلة الأجل عملية معقدة، ولعل ذلك يرجع إلى سببين رئيسيين هما:

أولا: أن هناك اتجاه لدى الأفراد نحو تفضيل إشباع رغباتهم في الوقت الحاضر بدلا من التضحية لتحقيق مكاسب أكبر في المستقبل.

ثانيا : عدم اليقين بمعنى أن وجود شكوك بشأن المستقبل يقطع أية علاقة ما بين الإجراءات التي تتخذ في الأجل القريب وآثارها بعيدة المدى.

ونجد أن السببين مرتبطين لأن الأفراد لن يضحوا من أجل المستقبل إلا إذا تأكدوا من وجود منافع مستقبلية تترتب على هذه التضحيات، ونجد أن عدم اليقين uncertainty بشأن المستقبل يعقد عملية اتخاذ القرارات طويلة الأجل، لأنه يجعل المستقبل مبهما، وقد حاول الإنسان جاهدا – على مر العصور – أن يجعل المستقبل واقعيا أو ملموسا concrete ولكن مع كل التقدم العلمي والتطور الذي شهدته الإنسانية مازال المستقبل يشوبه عدم اليقين. وعلى الرغم من هذه العوائق ما زلنا نتخذ قرارات طويلة الأجل، لأننا بحاجة لهذه القرارات.

- **ربط الإجراءات قصيرة الأجل بالأهداف طويلة الأجل**

يؤكد هذا القسم من التقرير أن المنهجيات التقليدية لتحليل السياسات بها الكثير من العيوب، ولكن إذا ما استخدمت هذه المنهجيات أسسا واضحة تستند إلى أدلة قادرة على توضيح العلاقة ما بين الإجراءات قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل، فإن ذلك كأحد المفاهيم قد يرفع من استعداد صانع القرار (السياسات) لاتخاذ قرارات طويلة الأجل فعالة.

وناقش هذا القسم مفهوم "توقع ثم اعمل Predict then Act " كأحد إطارات المنهج التقليدي، حيث يبدأ هذا المفهوم بسؤال صناع القرار عن وصف حالة عدم اليقين بشأن المستقبل بوضع نقاط للتنبؤ واستخدام تلك التنبؤات لتحديد السياسات المستخدمة. ويقدم هذا المفهوم الأساس لمعظم منهجيات تحليل القرارات ومنها: تحليل المخاطر Risk Analysis ، وتحليل التكلفة والعائد Cost Benefit Analysis وغيرها من المنهجيات الكمية المستخدمة لإثراء مناقشات السياسات العامة.

ويستخدم صانع القرار – عادة – إطار " توقع ثم أعمل " كأداة لتبرير قراراته طويلة الأجل، إلا أن مبدأ عدم اليقين بشأن المستقبل uncertainty يُفقد إطار توقع ثم أعمل القدرة على الربط ما بين الإجراءات قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل، ولعل ذلك يرجع إلى وجود عيب واضح في هذا الإطار وهو أنه قد لا يأخذ في الاعتبار مجموعة من الأحداث والمفاجآت المستقبلية غير المتوقعة unpredictable discontinuities and surprises، ومن هنا نجد أن مفهوم " توقع ثم أعمل" لم يثبت فعاليته في تحليل السياسات طويلة الأجل، لذا نشرت مؤسسة راند RAND في السنوات القليلة الماضية إطارا تحليليا جديدا يهدف إلى تحديد السياسات قصيرة الأجل والتي يمكن أن تحقق الأهداف طويلة الأجل من خلال مجموعة واسعة من المستقبليات الممكنة.

وتبدأ منهجية راند المعروفة باسم تحليل عملية التخطيط بعيدة المدى Long-Term Planning Analysis (LTPA) باقتراح سياسة محددة تتألف من مجموعة من الإجراءات التي يجب على المجتمع تطبيقها اليوم للوصول إلى المستقبل المرغوب، ثم تخطط هذه المنهجية كيف سيواجه المجتمع التغييرات الطارئة التي قد تحدث. لذا نجد أن المنهجية التي تقدمها مؤسسة راند RAND تركز على الإجراءات قصيرة الأجل عن طريق الإجابة على هذا السؤال " ما الخطوات التي يمكننا اتخاذها اليوم وتساعدنا على تحقيق المستقبل المرغوب ؟ "

ومن هنا يوصي بأن يأخذ متخذ القرار في الاعتبار العناصر الرئيسية التي قدمتها منهجية مؤسسة راند RAND وهي:

أولا: يتعين على صانع القرار عند اتخاذه القرارات طويلة الأجل النظر في عدد وافر من المستقبليات الممكنة لتسليط الضوء على مواطن القوة والضعف في السياسات البديلة المُقترحة، بدلا من السعي نحو التنبؤ بالمستقبلات المتوقعة وغير المتوقعة.

ثانيا: عندما يتعلق الأمر بتطبيق سياسات قصيرة المدى لابد أن يقوم صانعو القرار بذلك أيضا من خلال صياغة مجموعة من المستقبلات المرغوبة بدلا من السعى نحو تطبيق بعض السياسات بالاعتماد على التنبؤ فقط.

ثالثا : يجب على صناع القرار الأخذ في الاعتبار التطور الذي سيحدث لسياسات المدى القريب مع مرور الوقت استجابةً للمعلومات التي سوف تكون متاحة في المستقبل.

رابعا: يتعين على صانع القرار إتباع تلك الخطوات لتحديد وتقييم مجموعة من الإجراءات قصيرة الأجل وإجراءات التكيف التي من شانها أن تقلل نقاط الضعف وتقوي السياسات.

- **تطبيق الحكومة لسياسات طويلة الأجل ذات فعالية**

يشير هذا القسم من التقرير إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بتحديد وتعريف ورصد التقدم الذي يتم إنجازه باتجاه تحقيق القرارات طويلة الأجل التي تتخذها، وعلى سبيل المثال نجد أن الحكومة الأمريكية تبدأ بطرح أهداف الأمة طويلة الأجل، ثم تطالب الوكالات واللجان التنفيذية بالكونجرس بتحديد أولويات قراراتها طويلة الأجل التي تنطوي عليها هذه الأهداف، ويُطلب من هذه الوكالات واللجان أن تقدم تقارير دورية عن كيفية اختيارها للإجراءات قصيرة الأجل التي تهدف إلى خلق توازن بين الطموحات والآمال قريبة وبعيدة المدى.

ونجد أن تفضيل الناس بصفة عامة لإشباع احتياجاتهم على المدى القريب، وعدم اليقين بشأن العواقب التي قد تحدث على المدى الطويل من جراء القرارات التي يتخذوها اليوم.

واستخدام المنهجيات الحديثة مثل منهجية (LTPA) التي ابتكرتها مؤسسة راند RAND لا تخدم فقط المؤسسة الرئاسية، ومن الممكن أن تقدم أيضا المعلومات الضرورية لمؤسسات أخرى داخل الدولة وللمواطنين عموما حتى يكون لها القدرة على مشاركة صانع القرار مسؤوليته تجاه المستقبل.

- **المسؤولية تجاه المستقبل**

يؤكد هذا القسم من التقرير على أن صانع القرار في هذه الآونة يواجه كثير من التحديات في عملية اتخاذ القرارات طويلة الأجل، حيث نجد أنه في كثير من الأحيان قد يركز على تحقيق أهداف قريبة المدى، معتقدا أن نجاحه في تحقيق هذه الأهداف قد يضمن وجود مستقبل زاهر، ولكن مع التغيرات السريعة والمتلاحقة – في عصرنا هذا – قد يكون للخيارات قصيرة المدى تداعيات وأثار مستقبلية ملموسة وواضحة.

يفتقر صانع القرار حاليا إلى وجود الأدوات والمؤسسات اللازمة التي من الممكن أن تعينه على اتخاذ الإجراءات الصحيحة، واستشراف المستقبل بصورة أوضح. وإذا ما وُجدت هذه المؤسسات العلمية الناجحة والقادرة على تحديد الأولويات الخاصة بالقرارات – طويلة الأجل – فإن متخذ القرار يصبح مسؤولا مسؤولية كاملة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في صياغة مستقبل مرغوب.

.

القسم الثالث

التحديات العالمية طويلة المدى في مجال التعليم:
هل يوجد خطوات عملية قابلة للتنفيذ اليوم؟

يتعرض القسم الثالث من هذا التقرير لمشاكل التعليم بعيدة الأجل التي تواجه العالم اليوم، حيث يتم التعرض للوضع الراهن لمستوى وتوزيع عوائد عملية التعليم القابلة للقياس، ومدى استعداد خريجي المدارس حول العالم للتعامل مع الاقتصاد اليوم. وتوصل التقرير إلى أن معظم دول العالم لم تنجح في إعداد طلاب بأدنى مستويات التعليم الفعلي الكافية لمواجهة الاقتصاد اليوم، وأنه قد حدث ركود في إنجازات التعليم القابلة للقياس في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) بالرغم من زيادة المدخلات التعليمية بشكل كبير، بالإضافة إلى إشكالية الإعداد التعليمي للنوابغ العلمية في السوق العالمي المتطلب للمهارات المتميزة.

- **مواضيع متعلقة بمستقبل تطوير التعليم**

يهدف التقرير إلى التركيز على البعد المستقبلي في موضوعات لا تنال القدر الكافي من الاهتمام في العملية التعليمية، حيث يشدد معظم التقارير الدولية على تحليل الوضع الراهن لقطاعات التعليم المختلفة (بما في ذلك من مؤشرات عن أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم والمناهج...الخ.) وهى تقارير مهمة ولكنها متعلقة بموضوعات قصيرة المدى، كما تتناول تقارير دولية أخرى موضوعات طويلة المدى تنحصر في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، وزيادة أعداد الطلاب الذين يكملون العملية التعليمية، ومن هنا فإن التقرير ينظر إلى مستقبل التعليم من خلال التركيز على ثلاثة موضوعات لا تنال القدر الكافي من الاهتمام ولكنها ذات أهمية حيوية في المستقبل وهي:

O أولا: معدلات تعليم المجموعات العمرية الجديدة (New Cohorts) من الطلاب – معظمها من دول غير مشتركة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يتبين بالنظر إلى أي مجموعة عمرية Cohortمن الطلاب (مثلا الطلاب فى سن الخامسة عشر) أنه يوجد نحو ١٢٠ مليون طالب في العالم، ١٠٠ مليون طالب منهم من الدول النامية و٢٠ مليون

طالب من الدول المتقدمة، ولذلك فإن أية دراسة عن التعليم العالمي تعتمد بشكل أكبر على ما يحدث في الدول النامية والتي تشكل نحو ٨٠٪ من كل مجموع الطلاب، والتي من المتوقع أن تزيد فى ظل معدلات الخصوبة المنخفضة والهرم السكاني المتقلص الذي تعانى منه الدول الصناعية.

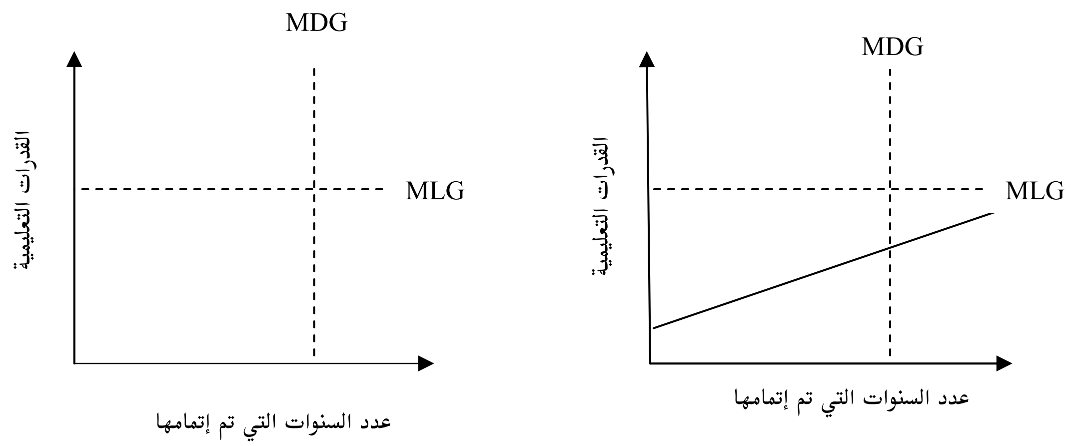
ويطرح التقرير سؤالا جوهريا لا توجد له إجابة واضحة حتى الآن وهو: "هل مجموعات الطلاب الخريجون من كل مرحلة عمرية – ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسي – قادرون على المشاركة المستمرة مدى الحياة في المجتمع ونظام الحكم والاقتصاد التابع لهم؟". ويرجع التقرير عدم وجود إجابة عن هذا السؤال إلى سببين رئيسيين وهما: السبب الأول أن معظم المؤسسات التعليمية حول العالم تركز بشكل كبير على معدلات الالتحاق بالمدارس، وعدد سنوات التعليم التي يجتازها الطلاب butts in seats، والتي تتوفر مؤشراتها بشكل وفير لدى المؤسسات الدولية ووزارات التعليم القومية، والسبب الثانى أن الهدف العالمي المتفق عليه للتعليم الابتدائي العام يتم قياسه بهدف أن يتمكن كل طفل من إكمال مقررات التعليم الخاصة بمرحلة التعليم الابتدائي وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (United Nations Children's Fund (UNICEF بدون التطرق إلى محتوى المناهج، وما إذا كانت المرحلة الابتدائية كافية في حد ذاتها أو التعليم الفعلي الذي حصل عليه خريج هذه المرحلة التعليمية، ويفترض هذا الهدف ضمنيا أن مؤشر التحاق الطلاب بالمدارس يؤدى إلى التعليم واكتساب المعرفة والمهارات المتعلقة بالعملية التعليمية.

ويحذر التقرير من إشكالية الاعتماد على مثل هذه الافتراضات وعلى أهمية النظر إلى افتراض علاقة سببيةCause-and-effect relation بين الأهداف المتعلقة بمؤشرات الالتحاق بالمدارس (مثل المتفق عليها في أهداف الألفية التنموية – Millennium Development Goals (MDG) وبين هدف الألفية للتعليم المتعلق باكتساب المهارات والمعرفة Millennium Learning Goal of Skills, Knowledge or Attitudes (MLG) والذي يقوم بقياس حصيلة التعليم المرغوبة. وإذا افترضنا أن هدف الألفية للتعليم (MLG) هو الحصول على الحد الأدنى من التعليم فإنه من الممكن افتراض علاقة سببية بين التقدم في الصفوف المدرسية (والموضح على المحور الأفقي في الشكل رقم (١) والتقدم في الهدف التعليمي (والموضح على المحور الرأسي)، على افتراض إتمام المراحل التعليمية الأساسية يؤدي إلى تحقيق هدف الحصول على الحد الأدنى من التعليم المرغوب.

شكل رقم (١)

العلاقة بين هدف الألفية للتنمية (MDG)

وهدف الألفية للتعليم المتعلق باكتساب المهارات والمعرفة (MLG)



ويُعرَف التقرير ثلاث إشكاليات رئيسية تتعلق بفرضية أن تحقيق أهداف الألفية في التعليم يؤدي إلى تحقيق مثل هذه الافتراضات للتعليم الابتدائي وهذه الإشكاليات هي:

١. العلاقة بين إتمام المقررات التعليمية في المرحلة الابتدائية (تحقيق أهداف الألفية في التعليم) وتحقيق أدنى معايير الأداء المطلوبة لهذه المرحلة.

٢. العلاقة بين عدد السنوات التعليمية ومعدل التقدم في المراحل التعليمية والزيادة في مستوى التعليم Learning profile، والذي يفترض أن إتمام المقررات الدراسية لعدد معين من السنين سوف يؤدي إلى تحقيق مستوى تعليمي كاف للطالب، ولا يأخذ في اعتباره أنه في الكثير من دول العالم لا يكمل الكثير من الطلاب المرحلة الابتدائية بمعرفة المنهج المطلوب. وعادة ما تتراوح نتائج هذه المرحلة ما بين ٤٠ – ٦٠٪، بالإضافة إلى اختلاف مستويات التعليم من منطقة إلى أخرى ومن مدرسة إلى أخرى.

٣. القدرات المتفاوتة للطلاب في اكتساب المهارات التعليمية المطلوبة في كل مرحلة دراسية، ولذلك فانه حتى إذا افترضنا أن خريجي مرحلة التعليم الابتدائي قد حققوا المستوى التعليمي المطلوب من خلال المقررات والمناهج الدراسية فلا يوجد حصر لعدد الطلاب الذين حققوا أهداف التعليم للألفية نفسها.

أما السبب الثاني لعدم توفر معلومات مؤكدة حول مدى قدرة خريجي مرحلة التعليم الأساسية من مواجهة التحديات الاقتصادية المطلوبة في الوقت الحالي والمستقبل أنه في معظم دول العالم تُعَدُّ الامتحانات والتقييمات المدرسية هي المقياس الأول والأهم لمعدلات التعليم التي تم تحقيقها، ولكن تتمثل الإشكالية الكبرى هنا في أن هذه الامتحانات يتم عقدها في المدارس ويتم فيها تقييم الطلاب الذين ما زالوا مسجلين في المراحل التعليمية، ولذلك فإنه بالرغم من أن بعض الدول النامية (مثل المغرب وتايلاند) قامت بالاشتراك في التقييمات الدولية القابلة للمقارنة (مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) والاتجاهات الدولية في دراسة العلوم والرياضيات (TIMMS) إلا أنه لا تستطيع نتائج هذه التقييمات تحديد مستوى التعليم الذي قامت مجموعة عمرية معينة في المغرب أو تايلاند بتحقيقه لأن معدلات التحاق الطلاب في المراحل الثانوية ليست شاملة.

ووفقا لما سبق ذكره من المتوقع افتراض أنه حتى في الدول التي تحقق أهداف الألفية بسهولة– مثل البرازيل وأندونيسيا– فإن هذا المؤشر غير كاف على الإطلاق لافتراض أنه حتى نصف هؤلاء الطلاب خريجى مراحل التعليم المختلفة – مزودون بالقدرة الكافية لمواجهة تحديات القرن العشرين، ناهيك عن منتصف القرن الواحد والعشرين الذي من المتوقع أن يختبروه.

o ثانيا: الركود طويل الأجل للتطور التعليمي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

من اللافت للانتباه أن معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشاركون بشكل فعال في التقييمات الدولية لمعدلات التعليم، وبالرغم من الاهتمام الكبير بالمقارنات والاختلافات في الأداء التعليمي بين الدول، إلا أنه نادرا ما يتم النظر إلى أوجه التشابه بين أداء الدول المختلفة، ويتضح هنا أنه لا يوجد فارق كبير بين أداء الولايات المتحدة وأوروبا.

ولا يتلقى تطور التعليم على مدى زمني معين أي انتباه، فبالرغم من زيادة جميع مدخلات التعليم تقريبا (سواء المدخلات المادية أو الموارد المستخدمة) في المدارس الأمريكية (مثل تحديد أعداد الطلبة في الفصول الدراسية، وزيادة نسب المعلمين للطلاب، وتحسين مهارات المعلمين، وزيادة استخدام التكنولوجيات في التعليم) وزيادة الإنفاق الحقيقي لكل طالب، إلا أنه تظل نتائج التقييمات الدولية في حالة ركود على مدى العقود الماضية. وبمقارنة تطور مستوى الطلاب في دول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية – من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٤ – يتبين أن تطور مستوى التعليم في العلوم والرياضيات للطالب في جميع دول المنظمة كان متواضعا وقد تدنى هذا المستوى في بعض الدول، ولكن لم تظهر أي دولة تحسنا في هذا المستوى بالرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق لكل طالب كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

تغير تقديري في أداء تعلم العلوم والرياضيات مع زيادة الإنفاق عليها من عام ١٩٧٠ – ١٩٩٤ (٪)

الدولة	التغير المقدر من عام ١٩٧٠ – ١٩٩٤ (٪)		
	تقييم أداء تعلم العلوم والرياضيات	الإنفاق الحقيقي لكل طالب	الإنفاق لكل هدف
السويد	٤,٣	٢٨,٥	٢٣,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٠	٣٣,١	٣٣,١
هولندا	١,٧	٣٦,٣	٣٤,١
بلجيكا	–٤,٧	٦٤,٧	٧٢,٨
المملكة المتحدة	–٨,٢	٧٦,٧	٩٢,٥
اليابان	– ١,٩	١٠٣,٣	١٠٧,٢
ألمانيا	–٤,٨	١٠٨,١	١١٨,٦
إيطاليا	١,٣	١٢٥,٧	١٢٢,٨
فرنسا	–٦,٦	٢١١,٦	٢٣٣,٧
نيوزلندا	–٩,٧	٢٢٢,٥	٢٥٧,٢
أستراليا	–٢,٣	٢٦٩,٨	٢٧٨,٥

وتوضح هذه النتائج أن مشكلة تعليم العلوم والرياضيات ليست قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي ظاهرة يعاني منها كل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تحذر هذه النتائج الدول النامية من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، من حيث تطبيق الإجراءات التي قامت الدول المتقدمة بتطبيقها بهدف تحسين مستوياتها في العلوم والرياضيات التي تقوم التقييمات الدولية باختبارها، لأن هذا قد يؤدي إلى زيادة التكاليف بدون أي تقدم في المستوى التعليمي، وهو الخطأ الذي

وقعت فيه الدول المتقدمة خلال الثلاثين عاما الماضية. فضلا عن أن هذه النتائج توحي بضرورة إعادة تقييم أداء النظم التعليمية المختلفة، حيث إنه بالرغم من أن بعض الدول الأخرى كانت تتمتع بنظم تعليمية تفوق النظام التعليمي في الولايات المتحدة في عدة جوانب، إلا أن جميع هذه الدول تعاني من ركود طويل الأجل في مستوى تعليم العلوم والرياضيات بالرغم من الزيادات الحقيقية المطردة في الإنفاق وزيادة المدخلات في النظام التعليمي.

o ثالثا: اقتصاديات إنتاج نوابغ علمية

تقوم معظم التقييمات والاختبارات الدولية المعنية بمستوى التعليم (وبخاصة تعليم العلوم والرياضيات) بالتركيز على المقارنات بين الدول وفقا للاختلافات في مستويات الطالب العادي (فمثلا وفقا لنتائج الاتجاهات الدولية في دراسة العلوم والرياضيات (TIMMS) لعام ٢٠٠٣، يحصل الطالب العادي في اليابان على معدل ٥٧٠ في الرياضيات، بينما يحصل الطالب العادي في غانا على ٢٩٦)، ولكن لا يوجد اهتمام كاف بأداء الطلاب المتميزين ومقارنة أدائهم من دولة إلى أخرى. وتعتبر المعايير الدولية للبرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) أن نتائج الاختبار فوق معدل ٦٢٥ هي نتيجة عالية ومتقدمة في الرياضيات، وهو معدل يفوق ذلك الذي يقيسه متوسط الدول المشاركة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ويتمتع الطلاب الذين يفوقون هذا المتوسط بـ "درجة عالية من الفكر والاستنتاج الرياضي وقدرة على فهم معلومات معقدة تتعلق بمواقف من العالم الحقيقي"، ويمثل القدرة التعليمية المطلوبة لتحضير الطلاب وفقا للمعايير العالمية للحصول على وظائف في مجالات الهندسة والرياضيات والفيزياء وعلوم الحاسب. وإذا نظرنا إلى تجربة المكسيك فإن ٠,٢٩٪ فقط من الطلاب في المكسيك الذين خضعوا للاختبار تمكنوا من اجتياز المعيار المتقدم في الـ(PISA)، وهو ما يعنى أن ٣ من كل ١٠٠٠ مكسيكي في سن الخامسة عشر تعدى هذا المعدل العالمي في الرياضيات، مقارنة بحوالي ١٠٠ طالب من كل ١٠٠٠ طالب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

ومن الملفت للانتباه أن دولة مثل الهند – والتي تعاني من زيادة سكانية مطردة وتفاوت كبير فى مستويات الأداء – تنتج نحو ١٠٠٠٠ طالب فوق المعدل المتقدم كل عام، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تقدير للطلاب فوق المعدل المتقدم (٦٢٥) في أحدث بيانات الاتجاهات الدولية

في دراسة العلوم والرياضيات (TIMMS)

الدولة	**العدد الفعلي للطلاب فوق مجموع نقاط ٦٢٥ (الآلاف)**	**نسبة جميع الطلاب فوق مجموع نقاط ٦٢٥ (٪)**
اليابان	٢٩١	٢٢٫٨
الولايات المتحدة	٢٥٨	٢٠٫٢
كوريا	٢٢٦	١٧٫٧
تايوان	١١٥	٩
الهند	١٠١	٧٫٩
ماليزيا	٢٣	١٫٨
سنغافورة	٢٣	١٫٨
ايطاليا	١٥	١٫٢
مصر	١٣	١
إسرائيل	٦	٠٫٥

وتتمثل أهمية دراسة أسباب تفوق بعض الدول في تخريج طلاب متميزين في الرياضيات في ثلاثة أسباب رئيسية:

١) **عوائد إنتاج المعرفة (Scale effects in production of knowledge)**: يتطلب استدامة إنتاج المعرفة والتي من الممكن أن تقاس بجودة مخرج التعليم العالي لكل دولة من خلال مؤشر جودة الجامعات أن يكون هناك حدا أدنى من الجودة، من خلال ترتيب وتصنيف الجامعات وفقا لمستوى الجودة. وقد قامت مؤسسة فكرية تابعة لجامعة صينية بتصنيف أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم استنادا إلى تواجد أكاديميات متميزة، حيث تتبنى تركز الجامعات المتميزة في الدول المتحدثة بالإنجليزية (حيث إن أكثر من نصف جامعات العالم المتميزة — ٢٣٧ جامعة — توجد في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا)، ولا يوجد في أفريقيا (والتي فيها أكثر

من ٧٠٠ مليون نسمة) سوى ثلاث جامعات توجد جميعها في دولة جنوب أفريقيا. ويتكرر نفس هذا السيناريو في تصنيف آخر يعتمد على التفوق التكنولوجي للجامعات، وتم تصنيف جامعة واحدة فقط من أفريقيا هي جامعة كايب تاون Cape Town University بجنوب أفريقيا، وجامعتان فقط من منطقة الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية.

٢) **الاقتصاديات المتميزة**: وتتطلب في حد ذاتها مهارات متميزة للتعامل معها بما في ذلك تغيير سوق العمل، وبالنظر إلى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتبين أن العائد لخريجي المرحلة الثانوية لم يحدث فيه تغيير ملحوظ خلال الثلاثين عاما الماضية، بينما تبين حدوث زيادة ضخمة في عوائد ذوى المهارات المتميزة، بما في ذلك التأثير على عوائد التعليم في الدول الأخرى في العالم.

٣) **العولمة**: وتمثل العولمة سببا رئيسيا في زيادة العوائد على المهارات المتميزة لما توفره من وسائل للوصول إلى أسواق أكبر. ولذلك قد يؤثر ذلك بشكل كبير في عوائد العمالة في دولة لا يتوفر فيها عمالة ذات مهارات عالية، والذي قد يضطرهم إلى تقليص أجورهم في حال المشاركة في المنافسة العالمية مع الأسواق الأخرى أو يضطرهم إلى الاتجاه إلى قطاع الأنشطة غير التجارية وبعيدا عن المهارات التي تتطلب مهارات ذات جودة عالية.

• الاعتبارات طويلة المدى في تنمية رأس المال البشري

يتبين بالنظر إلى بنية النظم التعليمية في دول العالم أن معظمها تم تأسيسها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأن هذه النظم لم تتغير من عام ١٩٥٠ حتى الآن، وهو قد يمثل أحد المبررات للركود الذي تشهده دول العالم في معدلات وجودة المخرجات التعليمية. ويتمثل السؤال الجوهري في إذا ما كانت النظم التعليمية الحالية قادرة على التكيف بشكل كاف مع التغيرات على المدى القصير بهدف إحداث التغيرات المرغوبة على المدى البعيد. وبالرغم من أهمية النظام التعليمي في تطورات القرن الواحد والعشرين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنها تعاني حاليا من الإهمال، والبعد عن النجاح واجتناب الفشل، وعدم القدرة على مواكبة التغيرات السريعة.

١) **البعد عن النجاح:** حيث إن حالة الاستقرار النسبي في تطور التعليم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – بالرغم من الزيادات المطردة في المدخلات التعليمية الكمية والكيفية – تؤدي إلى إشكالية معقدة بالنظر إلى اختلاف وتنوع جميع النظم التعليمية التي أدت إلى نفس هذه النتيجة (نظام التعليم في فرنسا مركزي، بينما نظام التعليم في ألمانيا فدرالي). وبالرغم من هذا فإن مدارس دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد نجحت بشكل مبهر في إنتاج أفراد ذوي إنتاجية اقتصادية عالية ومواطنين قادرين على المشاركة في النظم الديمقراطية بشكل فعال، وقادرين على إدارة القطاع الحكومي والخاص بشكل كفء، ولكن جوهر هذه الأعمال الجماعية في التعليم بهدف دعم متطلبات الحداثة هو في إنتاج طلاب قادرين على إتباع القوانين.

٢) **اجتناب الفشل:** عملية التحديث الموازى والمتوازن Synchronous modernization التي حدثت في العالم الغربي لم يتم تطبيقها بنجاح في بقية دول العالم، حيث نجحت هذه الدول في نشر أساليب ونماذج التعليم الحديثة بدون تحقيق نجاح مواز في المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية الأخرى، وهو ما أدى إلى إشكالية النجاح المتباين وعدم التركيز على عوامل الفشل. وتنقسم الدول في هذا المجال إلى الدول التي أخفقت في أربعة الجوانب من عملية التحديث (مثل كمبوديا والسودان واليمن) بالرغم من التوسع الكبير في التعليم، والدول التي لم تنجح كليا في تأسيس مدارس قادرة على تقديم تعليم منتظم ولم تقم بتقييم العلاقة بين عدم القدرة على إنتاج تعليم منتظم وبين عدم تكافؤ المدارس الحديثة مع الحقائق الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية، والدول التي تعمل بشكل فعال ولكن لديها مدارس ذات جودة منخفضة (مثل أمريكا اللاتينية وتركيا). وتعانى الدول الفعالة من جعل نظمها الغربية التقليدية تحقق مستويات تعليم عالية الجودة توازي مستويات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تتطلب تطبيق مجموعة من الإجراءات والاستثمارات والبرامج التي تهدف إلى رفع مستوى الجودة، ولكن لا يوجد دليل مادي على كيفية التعامل مع الأداء التعليمي المتدني في الدول الفقيرة وغير القادرة على زيادة مدخلات العملية التعليمية.

٣) **عدم القدرة على مواكبة تغير الاحتياجات من التعليم:** يتضح في الاقتصاديات المتقدمة تزايد الطلب على العمالة ذات المهارات الابتكارية والمتميزة مقارنة بالعمالة المدربة على اتباع القوانين وهي المخرج الأساسي لنظام المدارس التقليدية.

القسم الرابع

السياسة الدولية

يتناول الفصل الرابع من التقرير مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التركيز على مجموعة من القضايا بعيدة المدى، والتي تخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والتي قد لا تكون الأوضاع والسياسات الحالية مجدية لها مستقبلا. وقد تم تعريف ست قضايا رئيسية ذات بُعد مستقبلي، والتي تستلزم اتخاذ إجراءات حاليا من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية بعيدة المدى المرغوبة. وهذه القضايا هي:

١. النظام المالي بعد الأزمة العالمية الحالية.
٢. الرؤى المستقبلية للمستقبل النووي.
٣. الآثار المتوقعة لثورات تطوير الشؤون العسكرية.
٤. إعادة هيكلة دور المؤسسات الدولية.
٥. التعامل مع الخطر المكسيكي.
٦. التجديد الهيكلي للمؤسسات المحلية.

وحيث أن الأهداف الأمريكية تتعلق في معظم الأحوال بالأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنه يمكن صياغة أهم الأهداف الأمريكية طويلة الأجل فيما يلي:

- التقليل من مخاطر الهجوم الخارجي على الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة الفتاكة.
- التأكيد على سلامة واستقرار وازدهار الولايات المتحدة.
- التأكيد على استدامة التحالفات الأمريكية، وتعزيز العمل في إطار هذه التحالفات، من أجل خلق مناخ منتج وديمقراطي كفء يلائم رغبات الولايات المتحدة.
- تفادى حدوث أية إخفاقات أمنية على حدود الولايات المتحدة.
- العمل على توجيه القوى الصاعدة كالصين والهند إلى علاقات بناءة مع الولايات المتحدة ومع المؤسسات الدولية.

ويشير التقرير إلى أن الطبيعة قصيرة الأجل للإدارات الأمريكية تُعَد معوقا أمام ضمان تنفيذ ومتابعة الأهداف طويلة الأجل، ومن ثم فأنه عند وضع الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، يجب تعريف مجموعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف. وقد قام التقرير بتعريف أهم هذه الإجراءات، كما يلي:

- التغلب على الأزمة المالية من خلال إنعاش الاقتصاد القومي ووضع ضوابط للأنشطة الاقتصادية، مع تعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين القدماء والجدد، وخاصة الصين، وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات مماثلة.
- تقليل التواجد الأمريكي بالعراق تدريجيا من ناحية، وزيادة الالتزام تجاه أفغانستان من ناحية أخرى.
- تعزيز الحرب على الإرهاب، من خلال العمليات العسكرية الخارجية من ناحية، وضمان الأمن الداخلي من ناحية أخرى.
- محاولة تحجيم انتشار الأسلحة الفتاكة، خاصة النووية، من خلال الترتيبات الثنائية (كما هو الحال بالنسبة لروسيا)، أو من خلال المفاوضات (كما هو الحال بالنسبة لإيران وكوريا الشمالية).
- تناول قضية الصراع العربي–الإسرائيلي، على الأقل من خلال الاستمرار في عملية التفاوض.

ولتنفيذ هذه الإجراءات، لابد لعملية اتخاذ القرار الأمريكي بعيد المدى أن يتسم بالآتي:

- الأخذ في الاعتبار وجود فترة زمنية بين الإجراءات والنتائج المرغوبة (مثال على ذلك في التعليم الابتدائي).
- الأخذ في الاعتبار أهم التحولات Transformations الرئيسية المتوقعة، كالتحولات في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أن تأخذ في الاعتبار الأحداث الخارجية المفاجئة (مثل: التغيرات المناخية).
- أن تتناول قضية الفجوة بين الأهداف والأداء المؤسسي الذي يخدم تحقيق هذه الأهداف، حيث أن المؤسسات إما تعمل بعيداً عن المجتمع والمشاركة الشعبية، وإما تعمل بالاتساق مع المجتمع، ولكن هناك مشاكل في عمليات التنفيذ. وبالطبع فإن كلا الأمرين يؤثر على الأداء المؤسسي في غير صالح تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- يجب أن تتأسس عملية اتخاذ القرار الأمريكية على فكرة أن التفكير بعيد المدي يساعد على التغلب على الأزمات القريبة.

وفي إطار الأهداف والإجراءات السابقة والمواصفات التي تم تعريفها، نستعرض في الجزء التالي أهم الإجراءات التي تم تعريفها وأساليب التعامل معها:

١) النظام المالي بعد انتهاء الأزمة المالية.

يشير التقرير في هذا الصدد إلى أنه تبعا للأزمة العالمية الحالية، فإن الأجندة المستقبلية سوف تستحوذ عليها فكرة تجنب حدوث أي ركود اقتصادي قد يؤدي إلى كساد Depression. وأخذا في الاعتبار الحقيقة التي باتت ساطعة، وهي أنه حتى السياسة الاقتصادية الداخلية في صلبها، لا يمكن الفصل بين المتغيرات الداخلية والخارجية –أي المتغيرات القومية والعالمية– فكل يؤثر على عملية صنع السياسة الاقتصادية وأبعادها. وإذا ما كانت الأزمة العالمية قد جاءت في وقت حرج في أمريكا — وقت يعاني فيه الاقتصاد الأمريكي من نقص شديد في معدلات الادخار، وارتفاع مقابل في معدلات الاستهلاك– فإن الحقيقة الغائبة تتمثل في أن الاقتصاد الأمريكي كان بحاجة إلى إعادة هيكلة، بغض النظر عن حدوث الأزمة العالمية من عدمه. وهو الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الطفرة الهائلة التي حدثت في الاستهلاك، والتي قام بتغذيتها حجم هائل من الديون العامة والخاصة. ومن ثم فإن الاقتصاد الأمريكي الآن هو في حاجة إلى حشد مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة.

وعلى الرغم من أن تحقيق هذا الهدف ليس صعبا، إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في "صنع السياسة العامة والترويج لها"، حيث يتطلب الأمر التعاون في بناء قاعدة للتفاوض حول السياسات المالية، وتحديد الأساليب والأدوات الملائمة لتفعيل الخيارات المطروحة– والتي قد لا تكون مفضلة شعبيا في كثير من الأحوال.

ومن ثم يوصي التقرير في هذا الصدد بضرورة التأسيس لهذا التغير في السياسات الاقتصادية والمالية من الآن، وذلك من خلال الخطب الرئاسية التي تفهم وتوضح الالتزامات المستقبلية، إلى جانب حشد تأييد المنظمات غير الحكومية والتي من المفترض أن تكون الضلع الثالث في التحالفات الداعمة للإصلاح الاقتصادي إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، خاصة إذا كانت التغييرات المتطلبة مستقبلا غير مرغوبة شعبيا، كان دور هذه المنظمات سيكون ذو أهمية بشكل كبير في مثل هذه الأحوال.

٢) الرؤى الأمريكية للمستقبل النووي

يشير التقرير في هذا الصدد إلى أن السياسة الأمريكية الحالية والنظرة تجاه الأسلحة النووية قد تحتاج إلى إعادة نظر في المستقبل، وذلك من أجل تحقيق المصلحة الأمريكية من ناحية ومن أجل تخفيف حدة التوترات العالمية من ناحية أخرى. فيشير التقرير إلى أن إستراتيجية "عالم خالٍ من النووي "A World of Zero" هو أمر في مصلحة الولايات المتحدة، ولا يخفى أن العالم الخالي من النووي هو على أرض الواقع ليس كذلك بما يفيد المعنى الحرفي، إنما هو عالم تقوم فيه بعض الدول باقتناء بعض الأسلحة النووية سراً، ففكرة العالم الخالي من النووي لا تتعدى أن تكون فكرة رمزية. ولذلك فإن شكل السياسة المقترحة يتمثل في التفاوض حول التقليل من الأسلحة النووية لأقل من ١٠٠٠ سلاح، رفع معدلات التأخير في تشغيل الأسلحة، وتطوير أساليب وقاية الأسلحة.

٣) إعادة هيكلة المؤسسات الدولية

يشير التقرير إلى أن هيكل وأساليب عمل المؤسسات الدولية في الوقت الحاضر، والذي يعكس توزيع القوى الدولية لأكثر من ستين عاما مضت، أصبح غير ملائم لمواجهة النظام العالمي في المستقبل في عالم أصبح فيه الربح السنوي لبعض الشركات العملاقة أكثر من الناتج القومي الإجمالي لمائة وخمسين دولة من المائة والخمسة والثمانين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة. ويرى التقرير أن إعادة هيكلة المؤسسات الدولية والعلاقات الدولية في إطار هذه المؤسسات في المستقبل سوف ينبع من اعتبارات الحاجة أو الطلب، خاصة مع الأزمة العالمية والتبعات المستقبلية المتوقعة لها، وقضايا تغير المناخ والطاقة.

وبناء على الطلب – كما يشير التقرير– سوف تزيد احتمالات تزايد نفوذ التحالفات المؤقتة، مثل مجموعة الثماني، والتي هي في اتجاهها لتكون رسمية. وإذا ما قامت هذه المجموعات على أساس الحاجة والسبب، فإن ذلك سيكون أكثر جدوى. وفي كل الأحوال سوف يكون من الضروري دمج القوى غير الحكومية المؤثرة مثل الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني في مثل هذه التحالفات.

ولكن يظل السؤال: هل من الأفضل أن تدعم الولايات المتحدة التغير التدريجي في المؤسسات الحالية، أم تدعم خطوات جريئة نحو إعادة هيكلة النظام الدولي واستبدال الهيئات الحالية بتحالفات أكثر فعالية تتبني على الاحتياجات المشتركة؟

٤) مواجهة الخطر المكسيكي

يشير التقرير إلى أنه من الضروري إعادة النظر في العلاقات الأمريكية المكسيكية، وتداعيات الإخفاقات الاقتصادية والسياسية المكسيكية على الاقتصاد الأمريكي، خاصة فيما يخص الهجرة المتزايدة وتزايد مخاطر العنف على الحدود الأمريكية المكسيكية. ولعل استمرار السياسات الحالية في هذا الشأن — والتي تركز على حماية الحدود وتقديم المساعدات العسكرية للمكسيك لمواجهة العنف المتزايد– لم يعد بالأمر المفضل في ظل الأحوال الأمنية المتدهورة والتي بالطبع ليست في مصلحة الولايات المتحدة. وهو الأمر الذي أصبح يدعو إلى خيارات مستقبلية، تتأسس على فكرة الحلول الوسط وبرامج العمل المؤقتة لمساعدة المكسيك للتغلب على العنف المتزايد، وتقليل معدلات الهجرة الداخلية للولايات المتحدة، ولمكافحة تجارة المخدرات وتهريبها داخل أمريكا عبر الحدود المكسيكية.

٥) إعادة هيكلة المؤسسات المحلية

يرى التقرير أنه من المسائل التي تتطلب تغييرا في السياسات الحالية نحو سياسات مستقبلية أكثر ملاءمة هي مسألة المؤسسات القومية. ولا يؤيد التقرير فكرة التغير التدريجي Incremental change، ولكن يرى أنه لابد من تغيير جذري من الآن للمؤسسات القومية —غريبة الأطوار كما وصفها التقرير– وهي البنتاجون والمخابرات الأمريكية ومجلس الأمن القومي، وهي المؤسسات التي منذ فترات الحروب الساخنة والباردة بقيت منغمسة في صياغة سياسات التجارة والاقتصاد وقضايا السكان وهجرة والأمراض والتغيرات المناخية والإرهاب. وبالطبع فإن إعادة هيكلة هذه الأجهزة الحكومية في ضوء المتغيرات الحالية أصبح أمرا هاما، ولكن السؤال هو هل: من الأنسب إعادة الهيكلة أم بناء مؤسسات جديدة وإعادة توزيع الأدوار؟ والتقرير يؤيد الخيار الثاني، والذي يجب التحضير له من الآن. فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا في الاعتبار التطورات في الشؤون العسكرية لا يعني فقط إعادة تشكيل القوات العسكرية، وإنما يتطلب إعادة النظر في الخدمات المقدمة وتوزيع المهام والسلطات. كما يجب أن تشمل عملية إعادة هيكلة الكونجرس، حتى لو كان الأمر خيالي في الوقت الحالي، إلا أنه بعد أن أصبحت السياسة المالية ضمن اعتبارات الأمن القومي، يجب أن يكون هناك أسلوب عمل جديد للكونجرس، والذي يتطلب إعادة النظر في دوره وهيكله وأسلوب عمله منذ الآن.

وأخيرا، أشار التقرير إلى بعض القضايا الحالية التي يرى أن تستمر السياسات الأمريكية على ما هي عليه الآن، ولكن مع زيادة في الدعم والتفعيل مثل: التعامل مع الإرهاب النووي، والتحضير والاستعداد للإرهاب البيولوجي، ودعم التغيرات العالمية، ودعم ترسيخ القيم الديمقراطية.

القسم الخامس

وضع أهداف مقبولة: قرارات خاصة بالسياسات طويلة الأجل للتعامل مع التغيرات المناخية

يعتبر موضوع التغيرات المناخية من أكثر الموضوعات التي لا تظهر آثار القرارات الحالية المتعلقة بها بسرعة، فأي قرار يتم اتخاذه في الوقت الحاضر لا تظهر آثاره إلا بعد مرور عقود طويلة. ويحاول هذا القسم من التقرير أن يطور أسلوب التفكير المستقبلي، فهو يقدِّم تحليلا لإستراتيجيتين مطروحتين لتحقيق أهداف مستقبلية خاصة بالتغيرات المناخية، بحيث يتم التوصل إلى الأهداف المستقبلية التي فشلت كل منهما في تحقيقها، ثم يستخدم المقارنة بينهما لتقديم بديل أكثر فاعلية يوضح الخصائص المتميزة لكل منهما.

وتدعو الإستراتيجية الأولى – وهي إستراتيجية الاتفاق العالمي Global Agreement Strategy– كل الدول لوضع أهداف محددة وجدول زمني للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري عند اجتماعهم في الدورة المقبلة لمفاوضات التغيرات المناخية في كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٩. وفي المقابل تدعو إستراتيجية ثورة الطاقة النظيفة Clean-Energy Revolution حكومات فردية إلى القيام باستثمارات ضخمة وقصيرة الأجل في البحوث، وفي نشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة دون أي اتفاق على تقليل انبعاث هذه الغازات في الأجل القصير.

وقد قام التقرير بعرض تحليل نقدي مقارن لكل إستراتيجية يقوم فيها بتعريف العوامل الأساسية التي تعتمد عليها كل إستراتيجية، والتي إن لم تتحقق سوف تعرض هذه الإستراتيجية للفشل، فمثلا تعتبر الإستراتيجية الأولى في خطر لأنها لا تقوم بأية خطوات قصيرة الأجل لبناء مؤسسات تنظم التغيرات المناخية في المستقبل، وبالتالي ستظهر مشكلة لو احتاجت الأجيال المستقبلية لهذه المؤسسات ولم تتمكن من بنائها بالسرعة المطلوبة. وفي المقابل تهتم الإستراتيجية الثانية بهذه المؤسسات ولكنها لا تأخذ خطوات محددة قصيرة الأجل لتقليل الانبعاث. وهذه المقارنة كانت تشير باتجاه الوصول إلى إستراتيجية جديدة — إستراتيجية الوصول إلى القمة Race-to-the-top strategy – تفرق بين نوعين من الأهداف:

– أهداف ممتدة Stretch Goals تهدف إلى إلهام الأفراد للوصول إلى الأهداف التي من الصعب الوصول إليها.

- أهداف بناء الشرعية اللازمة Legitimacy Building Goals والتي تظهر مدى كفاءة المنظمات المسؤولة عن وضع وتحديد الأهداف.

وبالنظر إلى طبيعة هذه الأهداف فإن إستراتيجية "الاتفاق العالمي" تعتمد على دمج الأهداف الممتدة وأهداف بناء الشرعية اللازمة، بينما تعتمد إستراتيجية "ثورة الطاقة النظيفة" على إمداد الحكومات القومية بالأهداف الممتدة، ولكن لا يأخذ أهداف بناء الشرعية في الاعتبار. وسوف تسعى إستراتيجية "الوصول إلى القمة" إلى اتفاق عالمي يعزز من مصداقيتها من خلال وضع وتحقيق أهداف أقل صرامة في مجال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، مع التركيز على تشجيع الحكومات الفردية على وضع وتحقيق أهداف قومِّية تهدف إلى تحقيق ما هو أكثر من الأهداف المتفق عليها عالميا من خلال تحديد الشروط التي تمكن الدول التي نجحت في تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير من فرض تعريفات كربون Carbon Tariffs على الدول التي لم تساهم في الحد من انبعاث هذه الغازات.

ومن هذا المنطلق يهدف هذا القسم إلى:

- اقتراح كيف يمكن أن يؤثر التفكير المستقبلي على تشكيل السياسات قريبة الأجل.
- عرض مقاربة للنظر في التطور طويل الأجل للإستراتيجيات من خلال تحليل العوامل التي قد تؤدي إلى فشل الإستراتيجية في تحقيق أهدافها طويلة الأجل.
- استخدام هذه المقاربة في اقتراح إستراتيجية قريبة الأجل قد تكون أكثر ملاءمة مقارنةً بالإستراتيجيتين المقترحتين حاليا.

- **تحليل طويل المدى للإستراتيجيتين المطروحتين**

تتضمن أية إستراتيجية فعالة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ثلاثة أنواع من الخطوات قريبة المدى: زيادة الدعم الحكومي للبحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة، ووضع سياسات تقوم بتسعير الانبعاثات الكربونية، وتنفيذ إجراءات تكميلية تركز على قطاعات اقتصادية معينة مثل ترشيد استخدام الطاقة في قطاع التشييد والبناء. ومن المتوقع مع مرور الوقت أن تزيد أسعار الانبعاثات الكربونية، بينما سوف تتلاشى الإجراءات التكميلية بالتزامن مع استمرار الجهود البحثية في ظل تحول قطاعات الطاقة والنقل والتشييد وبعض القطاعات الأخرى إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تقترب من الصفر. وتحظى هذه الأهداف بقبول عالمي بما لها من تغيرات متوقعة في المستقبل، ويكمن الجدل في

سرعة التغيرات المتوقعة وفي الاتفاق على الدول والقطاعات التي يجب أن تتحمل التكاليف قريبة المدى، وكيفية ضمان التنسيق على المستوى العالمي، وكيف يمكن أن تأخذ الحكومات اليوم الخطوات العملية اللازمة لزيادة سرعة النشاط المطلوب في المستقبل للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية الاتفاق العالمي التفاوض للوصول إلى اتفاقية عالمية بأهداف وجداول زمنية محددة لربط القوانين الدولية للوصول إلى سوق عالمية فعالة تقوم بتسعير الكربون، ولتأسيس آلية لتمويل الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة منخفضة الكربون وفي البنية التحتية. وتتوقع الخطة أن تساهم الدول المتقدمة في الحد من غازات الاحتباس الحراري بحوالي ٣٠٪ عن معدلات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، بينما تحد الدول النامية من انبعاث من ١٥ إلى ٣٠٪ عن المعدلات الأصلية التي تنبأت بها في المستقبل، كما تتوقع الخطة تأسيس نظم تجارة الانبعاث Cap and Trade دولية منسقة تبدأ في الدول المتقدمة لتسعير الكربون، مع استخدم العوائد من مزادات تراخيص الكربون في تمويل استثمارات البحث والتطوير الحكومية والإجراءات التكميلية المحددة. وتفترض الإستراتيجية أن الالتزام العالمي قريب المدى للحد من انبعاث الاحتباس الحراري ستساعد على تشجيع الإجراءات التي تحد من هذا الانبعاث، وأن ترسيخ هذه الإجراءات بمرور الوقت سوف يجبر الحكومات القادمة على تحقيق متطلبات الحد من الانبعاثات الحالية وسيلزمها بمستويات أداء أفضل في هذا المجال.

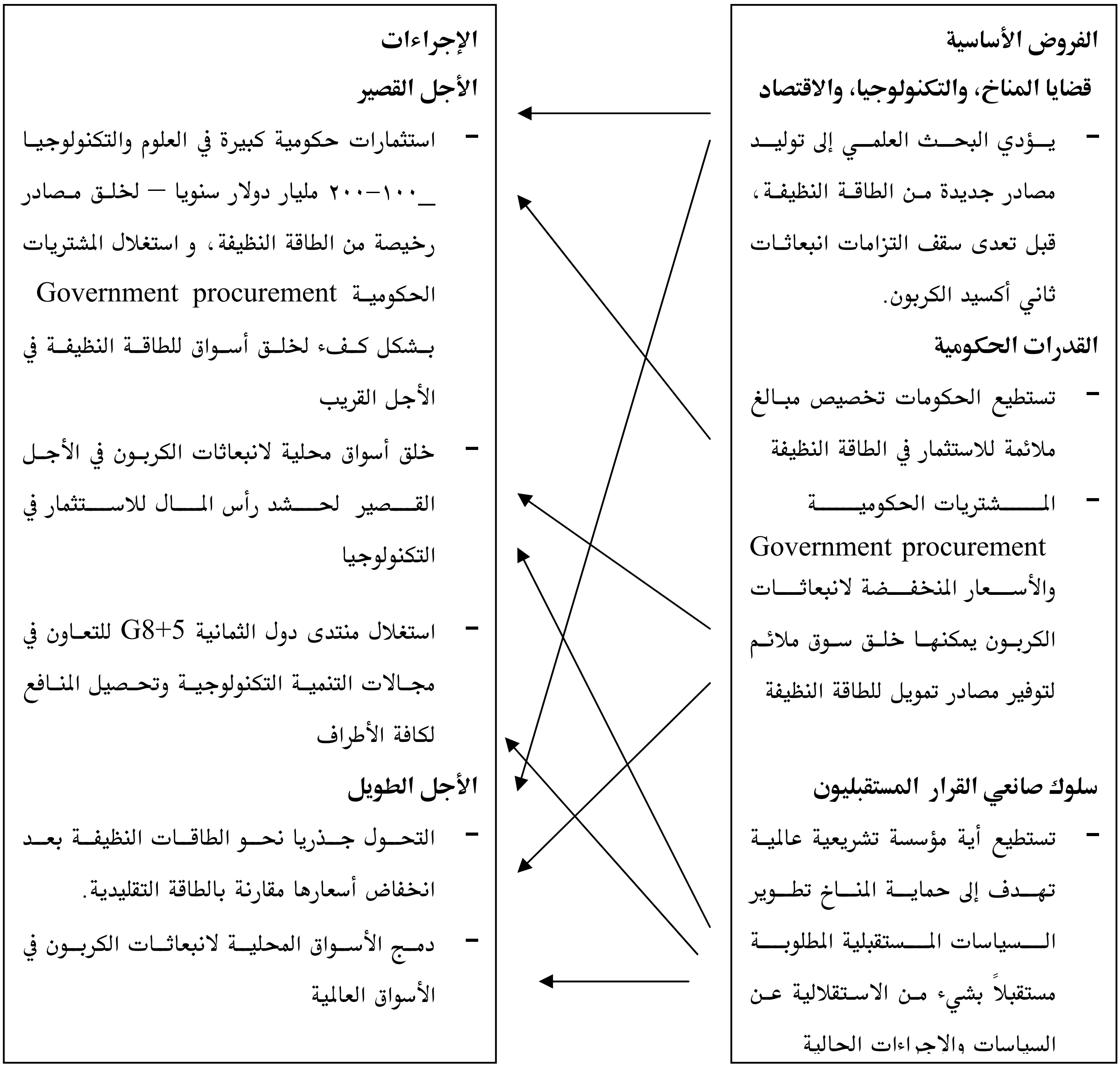
أما الإستراتيجية الثورية للطاقة النظيفة فإنها تهدف إلى الاستثمار بشكل كبير في تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة دون الخضوع إلى اتفاق دولي بمدة زمنية للحد من الانبعاثات، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على الشك في قدرة القوانين الحكومية على إحداث انخفاضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إذا ما ظلت هذه الانخفاضات عالية التكاليف. وتركز هذه المقاربة على استثمارات حكومية تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، وتدعو الحكومات الدولية في الدول المتقدمة إلى إنشاء أسواق كربون محلية من خلال فرض الضرائب على الكربون ونظام cap and trade بهدف تمويل الاستثمارات التكنولوجية، ويتم مناقشة إجراءات هذه الإستراتيجية في مجموعة من أكثر الدول المنتجة للانبعاثات.

وتشمل كل من الإستراتيجيات المقترحة نفس الخطوات قريبة المدى التي تم الإشارة إليها سابقا، ولكن تمتلك كل إستراتيجية رؤية مختلفة عن كيفية الوصول في أسرع وقت إلى انبعاثات تقترب إلى الصفر

في المستقبل من خلال إجراءات يتم اتخاذها اليوم، ويعتمد التمييز بين كل من الإستراتيجيتين على مقاربة "التخطيط المعتمد على الافتراضات" (Assumption-Based Planning – ABP). وتقوم مقاربة "التخطيط المعتمد على الافتراضات" بتعريف ومقارنة الافتراضات الأساسية لكل من الخطط المقترحة لمساعدة متخذي القرار على الفحص الدقيق للمخاطر المحتملة في الاقتراحات السياسية المختلفة، وتوظيف هذه المعلومات لتطوير خطط تستطيع التصدي لعدم اليقين في المستقبل.

شكل رقم (٢)

الفروض الأساسية المتعلقة بإستراتجيه الطاقة النظيفة



شكل رقم (٣)

الفروض الأساسية المتعلقة بإستراتجييه الاتفاق العالمي

الفروض الأساسية

قضايا لمناخ، والتكنولوجيا، والاقتصاد

مستهدفات خفض الانبعاثات سوف تكون كافية لتوقف ارتفاع حرارة الجو العالمية عند مستوى ٢ درجة مئوية.

بقاء درجة حرارة الجو عند مستوى ٢ درجة مئوية هو أمر يستحق التكلفة.

القدرات الحكومية

الاتفاقيات القائمة على التفاوض تمثل حافز لكلا القطاعين العام والخاص للاستثمار المرغوب لخفض التكلفة.

سلوك صانعو القرار المستقبليون

صانعو السياسات المستقبليون سوف يلتزمون بالمستهدفات المحددة.

اتفاقية عالمية تم مناقشتها في ٢٠٠٩ تمثل الأساس للجهود المستقبلية للتحكم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الإجراءات

الأجل القصير

الوصول إلى اتفاقية محددة وملزمة لخفض انبعاثات الكربون للإبقاء على درجة الحرارة العالمية عند ٢ درجة مئوية في المتوسط.

خلق أسواق في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بحلول ٢٠١٥، وأسواق ذات نطاق أوسع بحلول ٢٠٢٠.

مضاعفة البحث والتطوير في مجال الطاقة مرتين بحلول عام ٢٠١٢ وأربعة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠.

الأجل الطويل

مراجعة المستهدفات بشكل دوري.

الدول النامية تلتزم بمستهدفات خفض الانبعاثات، وتقوم الحكومات بتطبيق سياسات لتقريب الانبعاثات من الصفر.

- **التمييز بين الأهداف الممتدة وأهداف بناء الشرعية**

تشير هذه المقارنة إلى أن كلا من الاتفاقات الدولية وإستراتيجيات ثورة الطاقة النظيفة تحملان مجموعة من الافتراضات المؤثرة والمتغيرة التي قد تؤثر على قدرتها لتحقيق أهداف تغير المناخ طويلة الأجل، وانطلاقا من هذه المقارنة وما قدمته من رؤية يمكننا أن نستنبط منها إستراتيجية أكثر قوة وفعالية.

في البداية (كخطوة أولى) لابد من التفرقة بين نوعين من الأهداف طويلة الأجل هي: أولا: الأهداف الممتدة التي تلهم أو تحث الناس بتخطي مجموعة من الصعوبات لتحقيق الهدف المنشود. ثانيا:

الأهداف القائمة على أسس الشرعية التي تبرهن على تحديد أهداف المنظمة بكفاءة، حيث ترى المنظمة حتمية تحقيق تلك الأهداف المنشودة.

وتتطلب عملية التحول إلى اقتصاد شبه خالٍ من انبعاثات الغازات الدفيئة في مدى زمني قصير تبنِّي هدف متسع المدى (ممتد)، حيث اعتمد الاقتصاد العالمي منذ بداية الثورة الصناعية على الوقود الأحفوري عالي الانبعاثات كمصدر أساسي للطاقة، مما قد يعكس الحاجة إلى عقدين من الزمن على الأقل لاستبدال الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة البديلة، وذلك مع استمرار حدوث الآثار الضارة لانبعاثات الغازات الدفيئة.

لذا تركز إستراتيجية ثورة الطاقات النظيفة على تبنِّي الأهداف الممتدة (متسعة المدى) حيث تتبنَّى الحكومات الوطنية تلك الأهداف وتحققها من خلال التمويل الموجه مباشرة إلى النظم الوطنية للابتكار National Innovation System .

تفترض إستراتيجية ثورة الطاقة النظيفة أن وجود مزيد من البحث والتطوير في هذا المجال (الطاقة النظيفة) سوف يؤدي بدوره إلى وجود مصادر جديدة للطاقة قليلة التكلفة والانبعاثات من الغازات الدفيئة، وتفترض أيضا أنه لا داعي من تبنِّي الأهداف المبنية على الشرعية، لأن الحكومات الوطنية لديها الشرعية الكافية لكي تجري المزيد من البحث والتطوير لأن هذه الإستراتيجية تقوم على مبدأ خفض التكلفة باستخدام تلك الطاقات النظيفة، بدلا من تغيير قيم أو لوائح عالية لاعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

بينما تحتاج إستراتيجية الاتفاقات العالمية Global Agreement Strategy على تبنِّي نوعين من الأهداف، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على تبني معاهدة عالمية جديدة داعمة للمؤسسات القادرة على وضع أهداف متسعة المدى Stretch goals لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتي من شانها أن تتبني معايير عالمية لحماية المناخ وذلك لضمان استمرار هذه السياسات في المستقبل، ومن هنا نجد أن وجود إستراتيجية قوية وفعالة Robust strategy تحتاج إلى أن تتبني المؤسسات الدولية كلا من الأهداف متسعة المدى والمبنية على الشرعية معا، ولا بد أن تسعى إستراتيجية الاتفاقات العالمية نحو عقد اتفاق دولي يحدد أهدافا وجداول زمنية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وينبغي على تلك الاتفاقات الدولية أن تشجع الحكومات الوطنية على تبني مجموعة من الأهداف متسعة المدى لضمان سرعة العمل على خفض تلك الانبعاثات.

الخاتمة

يتمثَّل الهدف الأساسي لهذا التقرير في إعطاء صانع القرار فرصة لاستكشاف الحالات التي يكون للرؤية المستقبلية فيها تأثير كبير على القرارات الحالية، واقتراح السياسات المستقبلية التي تكون أكثر فائدة في التعرف على هذه الخيارات.

وتوجد فكرتان رئيسيتان تلخَّصان الرسالة الأساسية لهذا التقرير وهما: أن التفكير في المستقبل لا يعنى التنبؤ به ولا يكون التركيز على " ماذا سيجلب لنا المستقبل" ولكن ينبغي على السياسيين الاهتمام بالسؤال الخاص " بما هي الخطوات التي يجب علينا إتباعها في الوقت الراهن حتى نصل للمستقبل الذي نرغب فيه؟" وأن التفكير في المستقبل يصبح ذا أهمية فقط في حالة التركيز على خطوات حالية لتحقيق أهداف مستقبلية بدون ذلك يصبح مجرد ترفيه.

كما أشار التقرير إلى الموضوعات التي يكون للتفكير المستقبلي فيها دور كبير في تحسين الخيارات قصيرة الأجل. حيث تم تحديد ٥ شروط لهذه الموضوعات وهي أن تكون هناك فترات إبطاء معنوية بين الفعل والتأثير المرغوب فيه (التعليم الابتدائي)، وأن يشهد المجال تحولات هامة (تكنولوجيا المعلومات)، وأن يتعرض المجال لمفاجآت مهمة، وأن تؤدى العوائق المؤسسية لوجود فجوة بين الأهداف المستقبلية والأداء الحالي، وعندما يساعد التفكير طويل الأجل فى حل مشكلات قصيرة الأجل.

وقدم هذا التقرير تعريفا للقرار طويل الأجل Long -Term Decision على أساس أنه قرار تؤدي انعكاساته على أحداث مستقبلية تمتد لعقود في المستقبل إلى الضغط على متخذي القرار ليختاروا خيارات في الأجل القصير تختلف عن تلك التي كانوا ليتخذوها في ظروف مختلفة.

كما تناول التقرير السؤال الخاص بكيفية تحسين قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات طويلة الأجل. كما تناول عرضا لبعض الأنشطة الاستشرافية لحكومات دول كندا والنرويج وإسرائيل والمملكة المتحدة.

كما أكد هذا التقرير على أن المنهجيات التقليدية لتحليل السياسات بها الكثير من العيوب، ولكن إذا ما استخدمت هذه المنهجيات أسس واضحة تستند إلى أدلة قادرة على توضيح العلاقة ما بين الإجراءات قصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل، قد يرفع ذلك من استعداد صانع القرار (السياسات) لاتخاذ قرارات طويلة الأجل فعالة.

وناقش إطار توقع ثم أعمل "Predict then Act" كأحد إطارات المنهج التقليدي، كما ناقش إطارا تحليليا جديدا يهدف إلى تحديد السياسات قصيرة المدى، والتي يمكن أن تحقق الأهداف طويلة الأجل من خلال مجموعة واسعة من المستقبليات الممكنة. وتعرف هذه المنهجية باسم تحليل عملية التخطيط بعيدة المدى (LTPA) Long-Term Planning Analysis

كما تعرض هذا التقرير لمشاكل التعليم طويلة الأجل التي تواجه العالم اليوم، والتي يقوم فيها بدراسة الوضع الراهن لمستوى وتوزيع عوائد عملية التعليم القابلة للقياس ومدى استعداد خريجي المدارس حول العالم للتعامل مع الاقتصاد اليوم. وتوصل التقرير إلى أن معظم دول العالم لم تنجح في إعداد طلاب بأدنى مستويات التعليم الفعلي الكافية لمواجهة الاقتصاد اليوم، وأنه قد حدث ركود في انجازات التعليم القابلة للقياس تقريبا في كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) بالرغم من زيادة المدخلات التعليمية بشكل كبير، بالإضافة إلى إشكالية الإعداد التعليمي للنوابغ العلمية في السوق العالمي المتطلب للمهارات المتميزة.

كما أشار التقرير إلى ست قضايا رئيسية ذات البُعد المستقبلي، والتي تستلزم اتخاذ إجراءات من الآن من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية بعيدة المدى المرغوبة. وهذه القضايا الست هي:

١. النظام المالي بعد الأزمة العالمية الحالية.
٢. الرؤى المستقبلية للمستقبل النووي.
٣. الآثار المتوقعة لثورات تطوير الشؤون العسكرية.
٤. إعادة هيكلة دور المؤسسات الدولية.
٥. التعامل مع الخطر المكسيكي.
٦. التجديد الهيكلي للمؤسسات المحلية.

وبالطبع، فحيث أن الأهداف الأمريكية تتعلق في معظم الأحوال بالأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنه يمكن صياغة أهم الأهداف الأمريكية طويلة الأجل فيما يلي:

- التقليل من مخاطر الهجوم الخارجي على الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة الفتاكة.
- التأكيد على سلامة، واستقرار، وازدهار الولايات المتحدة.
- التأكيد على استدامة التحالفات الأمريكية، وتعزيز العمل في إطار هذه التحالفات، من أجل خلق مناخ منتج وديمقراطي كفء يلاءم رغبات الولايات المتحدة.

- تفادى حدوث أي إخفاقات أمنية على حدود الولايات المتحدة.
- العمل على توجيه القوى الصاعدة كالصين والهند إلى علاقات بناءة مع الولايات المتحدة ومع المؤسسات الدولية.